العيد 51 لثورة اكتوبر:

• انطلاقة حقيقية لتجديد روح الثورة، وصيانة حقوق وكرامة الإنسان اليمني، واستنهاض قيمه ومبادئه الوحدوية التنموية الفاعلة.

أزمة اختيار رئيس الوزراء تنذر بفشل لحكومة مسبقاً

صنعاء- «الميثاق»

يتابع الشارع اليمني تداعيات أزمة اختيار رئيس الحكومة وأعضائها بسخرية بعد أن صعق الجميع بقرار الثلاثاء الماضي وشاهد بأم عينيه كيف أن الجبل تمخض وولد فأراً.

فبعد أسابيع من التشاور والانتظار صدم اليمنيون بتكليف الدكتور أحمد عوض بن مبارك لرئاسة الحكومة الجديدة، وهو القرار الذي فجر حالة غضب عارمة في الشارع وأفقد بعض السياسيين الحصافة، سيما وأن قراراً كهذا مغامرة ستجر البلاد الى كارثة إن لم يتسبب بن مبارك بتفجير غضب شعبي ضد الرئيس هادي قد يجر البلاد الى حافة الانهيار.

سارع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف إلى إعلان موقفهم وقالوا «لا» للدكتور بن مبارك وهو موقف يؤكد الحرص على المصلحة الوطنية وقد توالت نفس المواقف الرافضة لمثل هذه الشخصية.

وإزاء هذه التداعيات والتعقيدات بادر الدكتور أحمد عبيد بن دغر ضمن لجنة رباعية لإيجاد حل للأزمة الجديدة، وقد أسفرت جهودهم عن إقناع الرئيس هادي بالمخرج الذي توصلت له اللجنة والمتمثل بتقديم بن مبارك اعتذاراً عن تشكيل الحكومة، غير أن بن مبارك أغلق كل وسائل الاتصال به الاربعاء، وبعد تدخل قيادات سياسية رفيعة أعلن الخميس بن مبارك عن اعتذاره، بعد تلك الدعوة التي وجهها د. بن دغر مساء الاربعاء عبر وسائل الاعلام طالب فيها بالاعتذار عن تشكيل الحكومة حرصاً على المصلحة الوطنية.

آخر المستجدات بخصوص تكليف رئيس الحكومة لاتزال تسير داخل متاهات مخيفة، وعلمت «الميثاق» من مصادر سياسية أن هناك من يسعى لاستغلال هذه الورقة ضد الرئيس هادي بصورة لا غبار عليها.

مشيرة الى أنه تم طرح مرشح جديد لم يمضِ على توظيفه بضعة أشهر ومن جماعة الاخوان المتشددين قد قوبل السبت برفض كبير هذا خلافاً الى أن هذا المرشح لم يبلغ السن القانونية.

وبعيداً عن الاسماء المتداولة فإن اجتماع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني قد حددوا موقفهم السبت بخصوص الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة الجديدة انطلاقاً من حرصهم على تجاوز الأزمة المفتعلة إزاء اختيار رئيس وأعضاء الحكومة، خصوصاً وأن اليمن لديها كوادر وطنية وخبرات عالية المستوى وأنه ليس هناك أسباب منطقية وراء هذا التأخير.

الجدير بالذكر أن أزمة قرار تكليف الدكتور أحمد عوض بن مبارك بتشكيل الحكومة الجديدة لاتزال محتدمة فمنذ أعلنت وكالة "سبأ" الخبر الثلاثاء أنه تم تحديد الشخصية التي انطبقت عليها الشروط المحددة لتولي منصب رئيس الوزراء، دون الإعلان عن اسم تلك الشخصية.

وذكرت أن الرئيس عبدربه منصور هادي عقد اجتماعاً بمكتبه بدار الرئاسة ضم هيئة مستشاريه المكوّنة من القوى السياسية في الساحة الوطنية، تم فيه بحث "موضوع ترشيح رئيس للوزراء وفقاً للشروط والحيثيات المطلوبة".

وأشار الرئيس هادي يومها إلى "دقة المرحلة وصعوبتها وأهمية الاستشعار بالمسئولية الوطنية والتاريخية إزاء ذلك".

بعدها بساعات أعلن رسمياً أن الرئيس عبدربه منصور هادي اصدر قراراً جمهورياً قضى بتكليف مدير مكتبه بن مبارك بتشكيل الحكومة الجديدة، بالقرار رقم 61 لسنة 2014م على خلفية تداعيات قرار الجرعة السعرية في 30 يوليو الماضي والتي على ضوئها قدم رئيس الوزراء السابق محمد سالم باسندوة استقالته جراء ذلك القرار الذي اشعل احتجاجات شعبية واسعة طالبت بإسقاط الحكومة وإلغاء قرارها برفع الدعم عن المشتقات النفطية وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أعقبها سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في الـ 21 من سبتمبر الماضي.

رفض لقرار التكليف

فور صدور القرار رفض المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله وقوى سياسية أخرى تعيين بن مبارك رئيساً للحكومة الجديدة مباشرة..

هذا واعتبر الناطق الرسمي باسم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الأستاذ عبده الجندي أن التعيين "لم يكن موفقاً"، وأكّد أن المستشارين لم يحالفهم التوفيق.

وأشار إلى أن الأمر هنا والموقف لا يتعلق بشخص بن مبارك، ولكن الخطأ الذي وقع فيه مستشارو رئيس الجمهورية.

الجدير بالذكر أن نص "اتفاق السلم والشراكة الوطنية" الموقع من قبل الأطراف السياسية في 21 سبتمبر قد أكد على أن يكون رئيس الوزراء "شخصية وطنية محايدة وغير حزبية، ويتمتع بالكفاءة وبدرجة عالية من النزاهة، ويحظى بدعم سياسي واسع".

وبموجب الاتفاق يشكل رئيس الوزراء الجديد حكومة كفاءات في مدة أقصاها شهر، على أن تكلف الحكومة الحالية بتصريف الشئون العامة العادية حتى تشكيل الحكومة الجديدة. ونص الاتفاق على أن "يعتمد في تشكيل الحكومة الجديدة مبادئ الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية، على أن تضمن مشاركة واسعة للمكوّنات السياسية". كما تعد الحكومة خلال شهر من تشكيلها برنامج عمل توافقياً متضمناً بصورة رئيسة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ليتم رفعه إلى مجلس النوّاب لنيل الثقة.

وأعلن المجلس السياسي لأنصار الله في بيان له عن "رفضهم القاطع لمثل هذا القرار الذي لم يكن مع الأسف انعكاساً طبيعياً لإرادة الداخل بقدر ما كان قراراً خارجياً بامتياز، وهو ما يمثل استخفافاً صارخاً بسيادة واستقلال بلدنا، وبإرادة شعبنا اليمني العظيم، وتضحياته الكبيرة، ناهيك عن كونه يتجاوز المعايير المتفق عليها، كما يتجاوز مبدأ التوافق الذي أجمع اليمنيون على أن يكون هو المبدأ الحاكم للمرحلة الانتقالية، وإدارة شئون البلد".

من جانبه قال القيادي في جماعة الحوثيين محمد البخيتي إن قرار تعيين أحمد بن مبارك رئيساً للوزراء مرفوض رفضاً قاطعاً لأنه لا يعبّر عن الإرادة الشعبية ولا عن أي توافق سياسي.

وأوضح "أي قرارات تتّخذ دون توافق لن يكون لها أي واقع ملموس على الأرض وستؤدي فقط إلى تعميق أزمة الثقة المتوارثة منذ آخر أيام مؤتمر الحوار، كما أنها تعد خرقاً واضحاً لاتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي تم توقيعه مؤخراً.

في اجتماع استثنائي برئاسة الزعيم

المؤتمر والتحالف يرفضون قرار تكليف بن مبارك

في ظل تلك الأزمة عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمجلس الأعلى لأحزاب للتحالف الوطني الديمقراطي الأربعاء اجتماعاً استثنائياً برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح وذلك لمناقشة الأوضاع الراهنة والمستجدات على الساحة الوطنية، ومنها القرار الرئاسي القاضي بتكليف أحمد عوض بن مبارك بتشكيل الحكومة.. وهو الشخصية التي لا تتوافر فيها الشروط المتفق عليها في وثيقة السلم والشراكة الوطنية وكذا المعايير المهنية المتعارف عليها..

وأشار بيان صادر عن الاجتماع إلى حرص المؤتمر الشعبي العام وحلفائه على المضي بالتسوية السياسية انطلاقاً من حرصه على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، هذه الرؤية شكّلت قاعدة سياسية لكل مواقفه التوافقية مع شركاء الحياة السياسية خلال المرحلة الماضية والتي تمثّل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية مرجعياتها وكل خروج على هذه المرجعيات يعرض التسوية السياسية والوفاق الوطني إلى خطر حقيقي ويحمّل هذه التسوية أعباء كبيرة لا تستطيع حملها كما قد يعرّض مصالح الوطن العليا لخطر داهم..

وأضاف "من هذا المنطلق ترى اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي أن اختيار بن مبارك لرئاسة حكومة الشراكة الوطنية القادمة قد مثّل خروجاً على اتفاق السلم والشراكة وكذا قاعدة التوافق العام خاصةٍ في نصوصه المتعلقة بالمعايير الخاصة باختيار رئيس للوزراء التي أكدت على الحيادية والاستقلالية وعدم التحزب وللأسف الشديد فإن ابن مبارك لم يكن محايداً ولا مستقلاً وكان متحزباً منذ نعومة أظافره ولايزال.. وأخذ مواقف عدائية ومتطرفة تجاه العديد من القوى السياسية على الساحة الوطنية وبالتأكيد تجاه المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصاره ومؤيديه".

وشدد المؤتمر والتحالف على أن "خرق اتفاق السلم والشراكة الوطنية على هذا النحو المؤسف والمنحاز لطرف بعينه بالإضافة إلى قضايا أخرى قد أوجب على المؤتمر الشعبي العام اتخاذ الموقف الوطني الذي يحمي مصالح الشعب اليمني ووحدته وأمنه واستقراره..

وهذا التكليف يجعل هذه المصالح الوطنية في خطر شديد جراء مواقف الرجل غير الحيادية والعدائية لوحدة الوطن.. فوق ذلك فإن تكليفه بتشكيل ورئاسة الحكومة جاء خارج التوافق الوطني.. وأكثر من ذلك فإن الغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني ترفض هذا التكليف وترى فيه جنوحاً واضحاً نحو مزيد من التصعيد غير المواتي للتسوية السياسية وتجاهلٍ فظاً للإرادة الوطنية والشعبية".

ولفت المؤتمر إلى أنه فوّض رئيس الجمهورية باختيار رئيس الوزراء الجديد في إطار الشروط المتفق عليها في الوقت الذي كان الأخ أحمد بن مبارك قد استبعد من قوائم الترشيح وأكدت ذلك تصريحات رسمية صدرت في حينه وبأن اختيار الأخ رئيس الجمهورية سيكون ضمن قائمة الترشيحات المطروحة في حينه وسيحقق الوفاق ويعزز إجراءات تنفيذ وثيقة السلم والشراكة الوطنية وسيجنّب المؤتمر والوطن مزيداً من الخلافات والانقسامات".

بالإضافة إلى أن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وهي تؤكد على التوافق مع كل القوى الوطنية في الساحة اليمنية ترى بأن لدى الأخ رئيس الجمهورية فرصة حقيقية لمراجعة قراره غير التوافقي والبحث عن بديل توافقي وهي تتطلع إلى مراجعة القرار تعزيزاً لمسار التسوية وحفاظاً على أمن البلاد واستقرارها اختياراً يرضي أبناء الشعب اليمني الغاضب والذي عبّر في الساعات الماضية عن عدم قبوله بهذا الترشيح..

اللجنة الرباعية تحتوي الموقف وأنصار الله يتراجعون عن التصعيد

في عملية انقاذ للبلاد من تداعيات أزمة رئيس الحكومة تدخلت لجنة رباعية وبادرت الأربعاء الى تبني معالجات للآثار المترتبة على تكليف الدكتور أحمد عوض بن مبارك بتشكيل الحكومة، وبذلت جهود كبيرة لإحتواء الموقف أسفرت عن اقناع الرئيس عبدربه منصور هادي قبول الاعتذار الذي قدمه بن مبارك إليه عن عدم تشكيل الحكومة، وموافقة أنصار الله مبدئياً على وقف الفعاليات الاحتجاجية والتصعيدية التي هددوا القيام بها الخميس في ميدان السبعين بأمانة العاصمة.

وأوضح بيان أصدرته اللجنة الرباعية على إثر التطورات التي أحدثها تكليف الدكتور أحمد عوض بن مبارك بتشكيل الحكومة القادمة وما نتج عنها من اختلاف بين القوى السياسية نتيجة هذا التكليف ونظراً للحالة الراهنة التي تمر بها البلاد وحرصاً على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها وضمان استمرار عملية التسوية السياسية وفقاً لمرجعياتها المتفق عليها.

فقد بادر كل من الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ومعه رئيس جهاز الأمن القومي الدكتور علي حسن الأحمدي والقيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح محمد قحطان وأمين العاصمة عبدالقادر هلال بالجلوس مع الرئيس عبدربه منصور هادي وذلك بهدف الوصول إلى اتفاق يجنب البلاد مخاطر التصعيد بسبب هذا التكليف.. وبعد مناقشات مطوّلة مع الرئيس، واتصالات مكثفة مع ممثلي أنصار الله وافق الرئيس على قبول اعتذار الدكتور أحمد عوض بن مبارك عن عدم تشكيل الحكومة القادمة".

في المقابل وافق الحوثيون مبدئياً على وقف التصعيد من جانبهم، "تقديراً منهم لحساسية الموقف وتعقيداته سياسياً وأمنياً".

و"على الفور أعلن الدكتور أحمد عوض بن مبارك اعتذاره عن عدم تشكيل الحكومة وهو الأمر الذي تطلب من أنصار الله مقابلة هذا الموقف بالتراجع عن التصعيد.. كما اتفقت اللجنة مع الرئيس على دعوة المستشارين للبحث مجدداً عن شخصية وطنية تكون محلٍ للاتفاق والوفاق واستناداً إلى المعايير التي حددها اتفاق السلم والشراكة الوطنية وبصورة عاجلة".

هذا واعلن بن مبارك أنه رفع رسالة إلى الرئيس عبدربه منصور هادي، تضمنت طلب إعفائه من تشكيل الحكومة الجديدة وتولي مسئولية رئاسة الوزراء "حرصاً على وحدة الصف الوطني وحرصاً على تجنيب الوطن أية انقسامات أو خلافات".